رؤية عامة وعقلانية في الفكر الاقتصادي عند مالك بن نبي(**)

تغاريد بيضون(*)

I. التناقض بين فلسفة العولمة وفلسفة العمل

تقوم بعض المكوّنات الأساسية لفكرة العولمة اليوم على المشاريع التنموية التي تتيح للنظام المركز احتواء الكتل الاجتماعية كافة التي تتحرك على أرضية أزمة معينة، والعالم العربي الذي لا يكاد يخرج من أزمة حتى يدخل في أخرى، يشكّل، كما كان، جزءاً من هذا المحتوى، وتشكّل محاولة تخليصه من همومه المدخل الذي اعتمده مخلّصو هذه الأمة لتفعيل دورها الحضاري، وتحرير الإنسان فيها.

ولئن اتخذت هذه المحاولة على مرّ العصور شكل أفعال وحوارات وإيديولوجيات، ودعوات، وبنى تنظيمية متنوعة المشارب، متباينة الرؤى، فقد كان مالك بن نبي واحداً من هؤلاء الذين سعوا إلى تشييد بناء تنموي يعتمد على حسن استغلال الخصائص الذاتية القائمة في الطبيعة والبيئة العربيتين، والخصائص الموضوعية التي تفرضها مفاهيم الحداثة والعصرنة. وإذا صادف ذلك فترة الصراع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فقد حرص ابن نبي على عدم الوقوع تحت ضغط أي من النظامين، كي لا يُساء إلى الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية المكوّنة لذهنية وبيئة الإنسان العربي، خصوصاً أن الاقتصاد عنده «ليس قضية إنشاء بنك، وتشييد مصانع، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان، وإنشاء سلوكه الجديد أمام المشكلات»[1]. فالرأسمال الأوحد يتمثّل في

(*) أستاذة الفلسفة في الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب ـ الفرع الأول.

(**) وُلد سنة 1905 في مدينة قسنطينة في الجزائر، ومكث فيها حتى أنهى تعليمه الثانوي، ثم انتقل إلى باريس لينال إجازة في الهندسة الكهربائية. كوّن ثقافة ديامية زاخرة وشديدة الالتصاق بقضايا عصره، وعكف بإخلاص شديد على تحليل الأحداث. وقد أكّد أن المأزق في العالم العربي حضاري. ولأن الطابع الغالب على حضارة هذا العصر هو الطابع الاقتصادي، فإن الكشف عمّا أورده في هذا المضمار ربما يُشكّل محاولة مخلصة على طريق إدخال الأمة العربية إلى هذا العصر.

(1) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، ط 3، دار الفكر، دمشق 1987، ص 59.

الإنسان مضافة إليه الثروات والخبرات شريطة ألاّ يقع فريسة مركّبات النقص أو عقد الغرور.

ولأن الزمن الذي نعيشه اليوم يختلف مادياً عن الزمن الذي برزت فيه هذه الآراء، ولأننا كأمة ما زلنا، كما في السابق، مهددين بقيام تجمعات اقتصادية كبرى، بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة، ولن تنتهي إطلاقاً بمشاريع الشرق أوسطية، فإن الكشف عما اقترحه بن نبي قد يشكّل دعماً نواجه به الخطط الغربية التي «تفترض بالضرورة تبني كل السبل ـ وعبر مسارات متوازية ـ لإنهاء الصراع السياسي العسكري»[2] وفرض حالة سلام تستفيد منها إسرائيل، اعتباراً من أن الواقع المأزوم الذي تعيشه الأمة العربية منذ عشرات السنين لم يقدّم لها أية إيجابية، وأن المدخل الوحيد لرفع مداخيل الفرد وتحسين الإنتاجية بعامة، شأن تقصر عنه الأمة العربية بمفردها، وتنجح فيه بالاشتراك مع إسرائيل، التي يحاول الغرب تطبيع وجودها كجزء لا يتجزأ من المنطقة.

وإذ يعتبر الجميع أنّ السياسة اقتصاد وأن الاقتصاد سياسة، ولأن وسيلة السيطرة السياسية اليوم لا تتمثّل بالجيوش والأسلحة، ولأن كثيراً من الدول الممسكة بالقرار العالمي تعاني من بعض الضغوطات المالية، فإن المشاريع التنموية قد تقدمت على هذا الصعيد، واتخذت أشكالاً من شأنها الإبقاء على حال التبعية التي تميّز العلاقات بين الشرق والغرب من جهة، وبين العرب كجزء من دول العالم الثالث، والعالم الصناعي المتقدم من جهة أخرى.

عاش بن نبي هاجس بقاء الأمة وانبعاثها، وأدرك أن هذا البقاء وذلك الانبعاث لا يتحققان عن طريق الاقتصاد الذي يعنى بالكم التراكمي، وإنما عن طريق التنمية التي تعنى بالإنسان، وتحافظ عليه كطاقة فكرية وروحية وحضارية. وإذا كانت غاية الاقتصاد التفاعل مع الأرقام، فإن غاية التنمية تلبية الحاجات وتوجيهها بشكل متوازن ومدروس، وإنماء روح المبادرة، ورفع مستويات الوعي لتوظيف كل متوفر في أقل ما يمكن من الزمن.

وإذ يكاد يتفق المهتمون بقضايا التنمية على أنها في جوهرها «تجسيد لمستوى وعي المجتمع لقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإجراءات تتجاوز حالة الوعي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، مع الإقرار بأهمية الديمقراطية، كنموذج يعبّر عن حركة اشتراطية لتفجير أشكال التعبير الإبداعي الفاعل، قبل أن يكون مجرد أفكار وتنظيرات»[3]، فإنه بعيداً عن ممارسة أي نوع من التفكيك لهذا التعريف، نقول: إن بنية المنهج الذي عبّرت عنه آراء بن نبي قد قامت على الوعي، والاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية، وتوفّر نسبة عالية من الديمقراطية، ومن ثم الابتعاد عن النظريات

(2) أحمد بيضون: **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث**، مكتبة بيسان، بيروت 1996، ص 391.
(3) أحمد بيضون: المرجع نفسه، ص 391.

لتأمين خلق إبداعي يتجاوز حالة الوعي.

ولئن كان من الصعب التوقف مع مالك بن نبي على تعريف شامل كالذي تقدّم، انطلاقاً من أنه لم يكن أبداً عالماً اقتصادياً أو تنموياً، فقد دفعه إخلاصه وعشقه لهذه الأمة إلى تلمس الحلول عن أية طريق أتت، فإن منهجه يكشف عن مكوّنات اجتماعية اقتصادية تحدّد معالم مشروع اقتصادي، وتمتلك تفسيراً مقنعاً للعلاقة الجدلية القائمة بين الاقتصاد والاجتماع في إطار من الدينامية المتطورة.

يقول بن نبي: «إن القضية ما زالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي، يمكّنه من استعمال إمكاناته الذهنية والجسمية بصورة عامة تجعل من كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي»(4).

فإذا اعتبرنا أن عملية التطعيم التي تمكّن المسلم من استعمال إمكاناته الذهنية، ليست إلا الوعي الذي دعا إليه علماء التنمية، فإننا لا بد أن نرسم ملامح الوعي الذي دعا إليه بن نبي. وأول هذه العناصر يتمثل في ضرورة **إحلال العمل المكانة التي يستحقها**، والتي يجسدها في إطار فلسفة القيم وفلسفة الاقتصاد.

يقول بن نبي: «لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد... سوى قن يُسخَّر لكل عمل يريده الاستعمار... ولم تكن له في هذه الأعمال صلة موضوعية، لقد كان أداة عمل مستمر فقط، فلم يتكون لديه وعي اقتصادي ولا تجربة ولا خبرة... وكان أميل لتقليد الحاجات منه إلى تقليد الوسائل، لأنه فقد وعيه الحضاري»(5).

لقد حصر بن نبي موطن القصور، في انعدام قدرة المسلم على تمثّل فلسفة العمل الحقيقية، التي تتجاوز كونه مورداً للرزق فحسب، وفي انعدام القدرة على تحويل أي عمل إلى طاقة نافعة فعالة تمكّن من الكشف عن النتيجة المرجوة عبر تحديد الوسائل والأدوات. وأرجع سبب ذلك إلى ظروف الاستعمار التي ركّزت في ذهن الإنسان العربي مفهوماً للعمل لا يتعدّى كونه وسيلة هدفها إنتاج سلعة لا أكثر ولا أقل، ففقد أصالته وانتحى زاوية ضيقة في عالم اقتصاد لا يتفق مع مفاهيمه ولا مع مصالحه، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرته على تلمس العلاقة الجدلية القائمة بين العمل من جهة، وبين المكانة الحضارية التي تشكّل الغاية الأسمى لأنظمة العمل في العالم المتحضر من جهة أخرى. إن العمل الذي لم يتجاوز في ذهن العامل العربي مجرد كونه باباً من أبواب الرزق، جعل من هذا العامل مجرد مقلد للأفكار التي صاغتها تجارب وخبرات غيره، ولم ينفع في تغيير هذا الواقع كون الإسلام شدّد فعلياً على أهمية العمل، ولفت النظر في أدبياته إلى التوحد القائم بين العمل كفعل، والقيمة الناشئة عن الكيفية والنتائج المرتبطة به معاً.

---

(4) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، دار الفكر، دمشق، ص 90.

(5) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 7.

لقد جاء في القرآن الكريم ﴿وقل اعملوا فَسَيَرى اللهُ عملَكم ورسولُه والمؤمنون﴾ [التوبة/105] و ﴿ويستخلِفَكُم في الأرض فينظر كيف تعملون﴾ [الأعراف/129].

بعيداً عن الجدل الفقهي والفلسفة الاجتهادية، فإن ما تحضّ عليه هاتان الآيتان لا يكاد ينفصل عن مضمون مقولة: إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه، وهل يرمي كل من فعلي «ينظر ويرى» إلاّ إلى المتابعة الإلهية التي تتطلب الإتقان وتحضّ عليه؟ وهل يتمّ الإتقان بغير تحقيق نتائج تعود بالخير على الفرد والمجموع؟ وهل غير العمل المتقن المدروس قادر على دفع حركة المجتمع إلى الأمام؟ إن الله إذ ينظر إلى أعمالنا ويراها، فإنه لا بدّ أن يتطلع إلى نتائج هذه الأعمال وإلى الكيفية التي تأخذ بالملاحظة، والتخطيط، والدرس، واستشراف المستقبل. والعمل الذي يستثني هذه العناصر هو بالضرورة عمل جامد، محدود الدائرة، ضيق الأفق. ثم إن اشتراط الإتقان في العمل مستفاد من المتابعة الإلهية التي سوف لن ترضى عن عمل يسقط من حسابه الإنسان، فكل خير هو في الإنسان، وكل ما توجّه للإنسان لا بد أن يكون خيراً، والعمل المنعزل عن التفاعل مع العناصر الاجتماعية هو هذا العمل المتفرد الأناني المفتقر إلى الخير، وإلى الوعي، والساعي إلى الربح المادي ليس إلاّ. لقد عاش المجتمع العربي هذه المفاهيم الخاطئة عن العمل، فكان دائماً ذاك الفرد البيولوجي الذي تنتهي طموحاته عند أول كسب مادي يؤمن حاجاته اليومية السريعة. والحال أننا بحاجة إلى نقلة نوعية تجعل من هذا الشخص الذي تكلم عنه «كانت» والذي يسيطر سيطرة نظامية على الأشياء، بديلاً عن الفرد الذي ينقاد لسد إشباع واحتياجات الآخرين، من هنا تكتسب قضايا التنمية في الوطن العربي أهمية تتساوى مع أهمية المحافظة على بقاء الكيان واستمرارية الوجود. وإذا كنا لا نعني بالاستمرارية والبقاء مجرد تحسين الإنتاج، ورفع مستوى الدخل الفردي، وتلبية الحاجات السريعة، وإنما بناء منظومة فكرية اقتصادية اجتماعية تتمحور حول الإنسان وتتسم بالعصر الثقافي الذي ينتمي إلى هذا الإنسان، فإنه يكون علينا، مباشرة عمل يختلف عمّا درجت عليه المذاهب الاقتصادية، أو الاقتصادانية كما أسماها بن نبي، والتي إن «ابتغت أن تفعل خيراً فإنها تتصور شؤون المجتمع الإنساني تصور تسيير لمطعم حقير، حسابه يتم بعمليتين اثنتين: جمع لما يدخل من مال، وطرح للنفقات»[6]. وإذا كان هذا لا يشكّل الحل بالنسبة إلى معضلات أمتنا العربية، خصوصاً وأنها عاشته وعايشته فترة طويلة دون إحراز أي تقدم، فإن خطط التنمية المرجوة يجب أن تظهر اعتماداً أكثر على السلطان الاجتماعي «حتى لا تعبّر عن وسواس نقص المال الذي يهلكها من البداية بإخضاعها إلى إرادة المال»[7]، ولكي يسمو على كل المذاهب الاقتصادية التي تلغي دور القيم الثقافية، أو تحبط أي

(6) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 38.

(7) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 38.

جهد للنهوض الاجتماعي القائم على الإنسان.

فالأساس إذن يكمن في تحرير العمل من قيمة السلعة التي ينتجها، ومن ثم تحريره من عبء المادة، وصرفه وتوظيفه في مجال القيم القادرة على مضاعفة المكتسبات الحضارية والمعرفية.

II. العمل ظاهرة الوعي الاجتماعي

إذا حاولنا قدر المستطاع الإمساك ببعض خطوط شبكة العلاقات التي أقامها الإنسان العربي، مع العمل كمبدأ، فإننا نرى أن لذلك آثاراً على الصعيد النفسي، **أولاً** تجاه الذات **وثانياً** تجاه الآخر.

1 ـ تجاه الذات:

لقد غذّى اعتبار العمل وسيلة للكسب المادي ليس إلا، روح التفرد والأنانية، وساعد على خلق وتشجيع الكيانات الفردية البيولوجية، وضرب صفحاً عن أخلاقيات المسلمين وشهامات العرب، وأغرق المجتمع في بحر من التنابذ والأثرة، وغيّب التعاون الذي يعتبر حجر الأساس في خلق الشخص الاجتماعي المتسلّح بالإرادة القادر على التغلب على الغريزة، التي تأتي بالنظام الجائر على حساب النظام الجائز، ثم إن ظاهرة التفرد تلك التي طبعت مجتمعاتنا والتي تدل أكثر ما تدل على غياب الشخص لحساب الفرد وتفسد إمكانية نجاح المشاريع القائمة على جهود الجماعة، ليست إلا وسيلة الشعوب الفضلى للمحافظة على البقاء، ولتحسين ظروف هذا البقاء، وربما إلى هذا النقص أشار بن نبي بقوله «إن المشكلة الأساسية هي مشكلة الوعي الاقتصادي... ومشكلة توجيه الثقافة وتكوين الإطار الاجتماعي»[8]. وهل يكون إطار اجتماعي من غير تعاون يهدف إلى تحقيق مصلحة مشتركة، أو تحقيق غاية واحدة عليا؟! ثم هل تنجح أية نظرية لتقسيم العمل إن لم تحقق شروط التعاون في أدنى صوره؟ إن إعجاب بن نبي بالتجربة الصينية لا يخفي القيمة العليا التي يتمثلها تعاون الأفراد. وهل بالإمكان، كما سنرى أدناه، تصور أية عملية للاستثمار الاجتماعي الذي نادى به بن نبي دون أن يكون للتعاون المكانة الأولى فيه؟ وهل الحديث، كما سنرى أدناه، عن الإمكانية الاقتصادية الحضارية إلا حديثاً عن جهود الناس في زمن اجتماعي معين؟ إن المدخل الأول لتحقيق استثمار اجتماعي يوظف الإمكانية الحضارية يتجسّد في تركيز أسس التعاون. من هنا يقول ابن نبي: «لذلك لا نرى اختيار المسلم... إلا محدوداً في الاتجاهين كليهما، بعوامل بعضها فني وأخلاقي وبعضها فني ونفسي وعقائدي»[9]. فإذا تمّ تحرير

---

(8) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 30.

(9) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 45.

المسلم من صراعاته مع الآخرين، ولجأ إلى البحث عن المشترك نجح في إقامة نواة لتكونات اجتماعية كبرى وقوية تمكّنه من الدخول إلى إحدى حلقات العولمة الجديدة، دون أن يسقط من حسابه الانتماء القومي والقيم والمنظومات المعرفية الأصيلة والخاصة.

2 ـ تجاه الآخر:

إذا كان من غير الممكن عزل خصائص العلاقة مع الآخر، وردود الفعل المرتبطة بها عن النسق الاجتماعي الخاضع في القسم الأكبر منه لمنظومة تقسيم العمل، وللبيئة الأنتروبولوجية الثقافية السائدة، فإن الفشل في التغلب على هذا الآخر يفسّر بهذا التناقض المزدوج والمتمحور حول موقفنا من الغرب؛ فبينما نجد أنفسنا نرفضه، نجدنا متمسكين بكل ما أسفرت عنه تجاربه وخبراته، كوسيلة أساسية نعتمدها لتغيير واقعنا ومستقبلنا، الأمر الذي يرى فيه بن نبي انحرافاً عن السياسات الجادّة وزيغاً عن الطريق الأقوم... فعجيب أمر الأسير يطلب مفتاح سجنه من سجّانه، والحال المتأرجحة التي قسمت آراء المفكرين والمهتمين آنذاك بين التيارين اللذين اجتاحا العالم، تقدّم الدليل القاطع على الإحساس بالدونية الذي جعل العرب إما مؤيدين لليبرالية آدم سميث المتّجهة نحو الخصخصة، وتحرير المؤسسات من نفوذ القطاع العام، وإما للاشتراكية التي ناهضت الليبرالية بإخضاع كل رؤوس الأموال والإنتاجية لملكية الدولة. وإذ يجد المسلم دائماً ضرورة لإضفاء الشرعية الدينية على منظوماته الفكرية والعملية، فقد جهد كثيرون لأسلمة هذين التيارين تمهيداً لإتاحة الفرصة أمام اعتمادهما معاً حلاً ومخرجاً، أو اعتماد الواحد دون الآخر.

وقد اصطدمت هذه الجهود على الصعيد العملي ببعض المعوقات، مما فرض على المسلمين على الصعيد النظري مواجهة موضوع الربا حين تعلّق الأمر بالليبرالية، ومواجهة موضوع الإلحاد والمادية حين تعلق الأمر بالاشتراكية.

على الصعيد العملي: واجه المسلمون الحاجة إلى الكتلة النقدية حين تعلّق الأمر بالليبرالية، وواجهوا التصنيع وانعدام التوازن والوفرة في المواد الأولية، حين تعلق الأمر بالاشتراكية، فكان من نتيجة ذلك أن عجز أي اتجاه أو مذهب اقتصادي إسلامي عن البزوغ، لأنه لم يكن يملك أن يتعلق بفكرة الربح الحر التي هي دعامة الرأسمالية، ولا بفكرة الحاجة التي هي نواة الماركسية»[10]. وإذ اعتقد العرب أن ما ابتكره الغرب في مجال الاقتصاد هو كل ما بالإمكان ابتكاره، فإنهم داروا على أنفسهم دورات إنشائية لانهائية وجعلوا همهم الأوحد ليس البحث عن نظام اقتصادي خليق بما يوكلونه إليه، وإنما تحقيق المواءمة بين ما يحاولون اقتباسه عن الغرب، والتفاسير التقليدية

(10) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 36.

للنصوص والتراث الإسلاميين. وكان من جراء ذلك أن طبعت الطروحات بالنخبوية العاجزة عن التفاعل مع الكتلة الاجتماعية، المغيبة للممكنات الذاتية.

III. الصراع بين الفكرة والإنسان: مسألة منهجية

لمس مالك دور المال في تمتين اقتصاديات الدولة الكبرى، وأثر المدخرات المادية في احتواء هذه الدول للحضارة العالمية، ورأى أن المدخل الوحيد الذي على الأمة العربية الدخول منه لتحقيق حضارتها، هو الانكباب على هموم الوطن، وهموم الوطن هي هموم الإنسان على مسافة الأقطار كلها، وهي تدخل اليوم تحت عناوين الفقر والحاجة، والجهل والسلبية، المرض والقلق، الانكسار والطغيان، الكبت والقمع، وقد أسفرت جميعها عن تمجيد الفكرة أو تحنيط النظريات التي يعيد إليها البعض أمر الثروات الطائلة والنجاحات الباهرة، التي حققها الآباء والأجداد، فبتنا أسرى زمن لا يمت إلى واقعنا بصلة، وفات الأغلبية الساحقة أن لحظة الواقع أقوى من أية لحظة زمنية أخرى، ولن تسدّ رمق الجياع تخمة مجتمعات اندثرت، ولن تحقّق الحرية الفردية ذكرى عدالة حقّقها أناس تساموا حتى خلنا أنهم من طينة لا تشابه طينتنا.

إن الحضارة أية حضارة لا تترافق مع البطالة ولا مع تفاقم أزمات الغذاء، ولا مع التدني المستمر لمستويات المعيشة، ثم إن الجداول الإحصائية تشير إلى ارتفاع نسب المنحرفين، والأميين والوفيات، وذلك بسبب انعدام القدرات التأهيلية ونقص المتابعة التربوية بسبب من الفهم الخاص والسلبي لمبدأ العناية الإلهية، والتي من خلالها يوكل أمر التنظيم الاجتماعي، والتخلص من المآزق والأزمات إلى قوى غيبية.

إن المعالجة الحقيقية لهذه الأمراض لن تكون إلاّ بالتعاطي مع الواقع الملموس وإباحة استعمال كل ما يتيحه العقل لإحلال العلم مكان الجهل، والنظام مكان الفوضى، والوحدة مكان التشرذم، ولن نوفّق في ذلك ما دامت الجهود تصرّ على إخضاع كافة السبل والمناهج إلى الدرس النظري والجذب الفقهي، خصوصاً أن هذا الدرس وذاك الجدل يصرّان بدورهما على أن الصراع بين الفكرة والشيء يجب أن يحسم دائماً لصالح الفكرة. إننا أكثر ما نكون بحاجة إلى التغيير والتعديل في ترتيب الأوليات التي تحكم سلّم الاهتمامات الفكرية والاجتماعية، ثم إنه آن الأوان لأن نعيد للإنسان القدسية التي حضّت عليها كل أدبيّات التراث. فلم يعلّمنا التاريخ أن هناك مقدساً على الأرض غير الإنسان، ولم تعلمنا الإنسانية على مدى مراحلها أن غاية النظريات والمبادىء شيء يقع خارج مصالح البشر في كل زمان ومكان، لقد كان الإنسان هو السند المحسوس والأول في الفكرة الإسلامية، ولم تكن الفكرة الإسلامية تجريداً يخدمه المسلمون.

إن الشرط الأساسي الذي يلحّ عليه بن نبي ينحصر في تخليص الحلول المقترحة من عبء الموافقة المذهبية، التي تقلب الأولويات رأساً على عقب، فبينما يكون الخير في أن يكون الإنسان في رأس لائحة هذه الأولويات، نجد أن الفكرة تتقدم لتحتل هذه

المكانة، زد على ذلك أن تنوع الاختصاصات والمرافق والمظاهر الحياتية، تفترض أن تتضافر جهود الأخصائيين والعلماء لتقديم بناءات مكتملة تكفل الحلول المطلوبة، من هنا يكون «أنه على شبابنا المهتم بالاقتصاد أن يخلي أولاً ذهنه من الجوانب المذهبية الإضافية في المنطلق، أو التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية في الطريق بصفتها وسائل إدارة، أو إشراف أو رقابة»[11].

إن الاستمرار القائم في إخضاع الأمور للمصالحة الفقهية سيعوق بدون أدنى شكّ إنجاز النقلة النوعية للدخول في الحضارة، وذلك لأن الفقه اليوم يتصف بحرية أدنى، وشجاعة أقل، الأمر الذي يسمح لتعقيدات الحياة المعاصرة بتجاوزه، ولن نجانب الثواب إذا ما نزّهنا «فقهاءنا عن هذا العتاب... فليس من اختصاصهم أن يدلوا على الحلول الاقتصادية، سواء مستنبطة من القرآن والسنّة أو غير ذلك، وإنما اختصاصهم أن يقولوا في شأن الحلول التي يقدمها أهل الاختصاص هل هي تطابق أو لا تطابق الشريعة الإسلامية»[12].

ثم إن تغليب الفكر الاجتهادي لقضايا اللاهوت، والإصرار على الاتّجاه صوب القضايا الميتافيزيقية والاعتكاف عن العمل لتحقيق الديمقراطية والسلم الأهلي والأمن الغذائي، أظهر الفقيه وكأنه غير مطالب «بالبحث عن أصول تنتج التخلص من التخلف، بل مطالب أيضاً بكل التفاصيل التي قد تنشأ في الطريق كأنه يدعي علم كل شيء»[13].

إن ما يُمارس اليوم يناقض المطلوب، «فبينما يفرض الواقع الإسلامي على من يتصدّى لمحاولة فقهية أن يحدّد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق Décollage أكثر من شروط الاستمرار»[14] نجد أن الأساس الذي يعمل بموجبه أهل النظرية لا يتسم «بالحكمة - خاصة - عندما يطغى الاعتراض طغياناً يصل إلى درجة التعطيل»[15]. لقد تجاوز بن نبي بفكره وبطرحه المنفتح معظم المذاهب الفقهية المغلّبة لغاية الدين في تحقيق مصالح البشر، من جهة أن السلوك الذي يعتمد على هذا الصعيد يضع ستاراً حديدياً بين الحضارة التي يصورون أن الإسلام لا يرضى بها إلا على شكل وصورة دون غيرهما، وبين الحضارة الحديثة، ولن يفيد التمسك بقدسية القيم والأفكار الإسلامية إذا لم نعمل على تمكينها من مواجهة روح العصر؛ ولا نقصد بذلك تقديم تنازلات «إلى الدنيوي على حساب المقدّس»[16] وإنما تحرير المقدّس من بعض ما يضفيه عليه أصحاب المصالح من اكتفاء يكاد يفضي إلى تحجيره. ولعلّ في العودة إلى

(11) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 11.
(12) المصدر نفسه، ص 11.
(13) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 46.
(14) المصدر نفسه، ص 46.
(15) المصدر نفسه، ص 46.
(16) مالك بن نبي: **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، دار الفكر، 1981، ص 112.

ما قام به رسول الله ﷺ في إحدى الغزوات التي حدثت في شهر رمضان، من ردّ فضل «الانتصار إلى الذين أفطروا في ذلك اليوم»[17] يؤكد على أن روح الإسلام تعلي من شأن الفعالية على شأن الأصالة، وتقترب من المحسوس على حساب الميتافيزيقا، وإذ تصطدم هذه القضية في بعض جوانبها مع قضايا الديمقراطية في المجتمع العربي، وإذ جعل الإسلام الولاء الأول لله وحده، فإنه يصح التساؤل عن كم يوجد من الإسلام في إسلام مجتمعاتنا؟ خصوصاً وأن حرص المسلمين على مراعاة شروط الفقه لا يضيره إلا أن يكون هناك «مسوغ لتدخل مذهبي في قضية ذات طابع تقني»[18].

IV. العمل وجدلية المجرد والمحسوس

العمل عند بن نبي قيمة مرتبطة «بوسائله ومعانيه»[19] وبمقاييس تستمد معاييرها من الفضاء الاجتماعي الذي يخضع له، الأمر الذي جعل منه بعداً من أبعاد فلسفة الحق والواجب، وقضية أخلاقية وحضارية، قبل أن يكون وسيلة الشعوب للاستمرار المادي. وإذ تحتاج مجتمعاتنا إلى عمل يعزّز مكانتها ويحقّق طموحها، فإنه يكون من حقّها علينا ومن واجبنا نحوها، أن نقدّم لها عملاً مدروساً، خالصاً من كل معاني العشوائية والتلقائية، والعمل المدروس عند بن نبي عمل قائم على منطق المجتمع منبثق عنه ومنه، وهو عمل غير مجرد وشديد الالتصاق بالوسائل والغايات التي تتمخض عنها ظروفه. وإذ نعاني في مجتمعاتنا العربية من هذا القدر الهائل من التجريد، هذا القدر الذي يعوق فاعليتنا وتفاعلنا، فإنه يضحي من الملحّ جداً أن نحرّض أبناءنا على عدم التمسك بالفكرة العالقة بالأذهان، وعلى عدم تغليب العموميات والمطلق.

ثم إن وجودنا كجزء من هذا الكل الكوني، يحتّم علينا الانصياع لقيمه الأخلاقية والحضارية الهادفة إلى البقاء والاستمرارية، هذا البقاء وتلك الاستمرارية، لن يتحققا بالانسلاخ عن الواقع وإنما بالانصهار فيه، والتسلّح بقدر معين من التعايش مع المحسوس لنَشُد العمل إلى الهدف، والوسيلة إلى الغاية. وإذا لم يكن من سبيل إلى ذلك سوى الانتقال إلى تحقيق نسبة عالية من التفاعل مع قضايا العصر، الشيء الذي يناقض ما هو حاصل، فإنه يغدو من الصواب ألا نقول: إن المجتمع الإسلامي يعيش طبقاً لمبادىء القرآن، «وإنما يتكلم تبعاً - لهذه المبادىء - لعدم وجود المنطق العملي في سلوكه الإسلامي»[20] وانعدام هذا المنطق يتّضح من السلوك الذي يتبعه المسلم في القسم الأكبر من ساعات يومه الأربع والعشرين «حيث يُغلب دائماً التجريد ويبتعد عن المحسوس فهو لا يفكر ليعمل، بل ليقول كلاماً مجرداً بل أكثر من ذلك، فهو أحياناً

---

(17) مالك بن نبي: **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**، مصدر سابق، ص 112.

(18) المصدر نفسه، ص 82.

(19) مالك بن نبي: **شروط النهضة**، ط 4، دمشق، دار الفكر، 1987، ص 102.

(20) مالك بن نبي: **شروط النهضة**، مصدر سابق، ص 103.

يبغض أولئك الذين يفكرون تفكيراً مؤثراً، ويقولون كلاماً منطقياً من شأنه أن يتحول في الحال إلى عمل ونشاط»[21]. لقد تخلى المنطوق والعمل العربيين عن الائتلاف الذي أكّده الإسلام بين الفكرة وتطبيقها العملي. فبتنا نمارس التنظير دون أن نتعلم حرفة، بالرغم من أن الحرفة هي التي تفتح الباب أمام الوظيفة الاجتماعية، وهي التي تعلّمنا كيف نتنبأ بنتيجة الفعل قبل أن تقوم به يدانا. إن عتبة عريضة يجب تجاوزها وهي تلك التي تفصل بين الحرفة والفكرة، لأن الفكرة تبقى في الذهن، إن لم تتمثّل بنية مادية.

فباب الحضارة لا يُفتح إلا بالعمل، وعلى هذا يجب أن تركّز التربية الاجتماعية والمدرسية لكي لا تبقى «شعوبنا قلقة لا تعرف لنفسها طريقاً»[22].

وللعمل دور وغاية من الصعب إنجازهما من دون تخطيط يتوسّل الإطار الاجتماعي، يلاحظه، يدرسه، ويستنتج منه وله. وإذ أكّد بن نبي على تضافر الإنسان، والزمن، والتراب لتحقيق النقلة النوعية التي تهدف إليها أمتنا، فإنه يرى العمل يتولد من هذه العناصر الثلاثة لا من الخطب الانتخابية والوعظية[23] من هنا تكتسي «الناحية التربوية في عملنا لا الناحية الكسبية»[24] الأهمية القصوى، ويبدو العمل المبرمج مخرجاً للمآزق التي لا تحصى والتي تتجسد في جهد المرأة، والساعي، والراعي، وصاحب الحرفة، والطالب والعالم. وإذا حاولنا الكشف عن العناصر المكوّنة لقيمة العمل عند بن نبي فإننا نقول: إننا أمام كلام لا يؤكد على أهمية العمل بالمطلق كما مررنا بذلك سابقاً، وإنما أمام كلام يؤكد على:

1 ـ المنطق الذي يربط العمل بالوسيلة.

2 ـ المنطق الذي يربط العمل بالنتيجة.

وباختصار فإننا نقول: إن العمل عند بن نبي، هو العمل الذي يبتعد عن التجريد بالدرجة الأولى.

ويكون ذا منهج.

ويكون مراداً (أي توظفة الإرادة لأجل الغاية).

ويكون موحداً مع جهود الجماعة.

وإذا كانت الدراسات الحديثة تعرّف التخلف بأنه نقص في مستوى المعلومات، وبالتالي قصور عن استعمال الأساليب المتوفرة اجتماعياً ومادياً. فإن الخطوط التي حدّد بها ابن نبي أسس خلق البيئة الجديدة، تتّفق مع فلسفة التنمية المعاصرة التي تُعنى بالإطار الثقافي والتكنولوجي والاجتماعي، وهذا بين من ما دعا إليه من تغيير في

(21) مالك بن نبي: **شروط النهضة**، المصدر نفسه، ص 103.
(22) مالك بن نبي: **شروط النهضة**، ص 104.
(23) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 114.
(24) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 114.

سلّم القيم الثقافية، وبنقل الأولوية من التفكير المجرد إلى الحقيقة الملموسة، ثم باستشراف الأهداف الحيوية التي تقدمها نبوءة العمل؛ ولا يخرج هدف إقامة التنظيم الاجتماعي، وتضافر الجهود بين أبنائنا عمّا اشترطه كاتبنا على صعيد إلتقاء العمل مع الغاية التي يسعى إليها المجتمع بكامل أفراده.

وهكذا يلتقي بن نبي مع مفهوم التنمية عموماً وفيه «أن التنمية عملية تغير ثقافي دينامية (أي متصلة وواعية) وجهود تتم في إطار اجتماعي معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع). وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك في الانتفاع بنتائجه وثمراته»[25].

٧. البعد الميتافزيقي للإمكان المالي

تشير الإحصائيات الاقتصادية إلى تدني مستوى الدخل الفردي في الجزء الأكبر من الأقطار العربية بعد الاستقلال بنسبة 16%، ولذلك أسباب تعود بحسب بن نبي في قسم منها إلى «التكوينات الاقتصادية العالمية... وإلى العوامل السياسية التي تؤثر في مرحلة انتقال مضطربة»[26]، في قسم آخر منها إلى العوامل النفسية، أي إلى «عناصر المعادلة الإنسانية الخاصة بتلك البلاد»[27]. ولأن المشكلة أولاً ذات طابع نفسي «لم يظفر المعنى الاقتصادي في ضمير العالم الإسلامي بالنمو الذي ظفر به في الغرب»[28]، وعليه فإنه لا بدّ من التوقف عند بعض ما تنطوي عليه نفسية المسلم.

يقول بن نبي: «إن العالم الإسلامي لم يُقبل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسيّة خاصة منعقدة على الزهد (كمثل أعلى منذ قرون)[29]. وقد كان لهذا، التأثير السلبي على المحاولات المتكررة من أجل تكوين مذهب اقتصادي متكامل، وربما إلى السبب نفسه يعود فشل العرب في التوفيق بين حاجتهم إلى تنظيم اقتصادي ومنظومة فكرية تعالج قضايا المال، وبين رفضهم للصيغة التي اكتسبها المال، هذه الصيغة اللاغية لكل القيم والأعراف والمخالفة لروح الشريعة الإسلامية خصوصاً بعد أن غدا هذا المال «مقياساً للتفاضل»[30]. وقد منع ذلك العربي أيضاً من التعاطي مع الكتلة النقدية على أساس أنها رأس مال، وحافظ على فهمها بما تعنيه من ثروة ليس إلاّ.

ويضاف إلى ذلك أولاً التاريخية التي امتلكها تكوين رأس المال ونشأته في العالم والمرتبط «بظهور الصناعات الميكانيكية أي الصناعات التي من طبيعتها أن تجعل للمال

---

(25) محمد الجوهري: **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ط 1، دار المعارف، مصر، 1978، ص 144.
(26) مالك بن نبي: **الفكرة الأفريقية الآسيوية**، دار الفكر، سنة 1981، ص 154.
(27) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 154.
(28) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق ص 16.
(29) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 16.
(30) مالك بن نبي: **الفكرة الأفريقية الآسيوية**، مصدر سابق ص 154.

دوراً كبيراً يناسب مقتضياتها»[31]، وثانياً تلك النزعة نحو الاستعمار التي نفّذتها الدول الصناعية لتوفير الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها؛ فتولدت حالة من سوء الفهم لحقيقة الدور المتحرك للكتلة النقدية، ولحاجة المجتمع العربي إليها بوصفها تدخل في بناء الصناعات وتمويلها أو في تجارة التصدير والاستيراد، أو غير ذلك من الميادين الاقتصادية»[32] ـ إن أكثر ما بقي في ذهن العرب عن فكرة رأس المال هو هذا البعد السلبي المترافق مع نزعة الاستعمار.

وإذا ارتبطت حركة رأس المال وانتقاله وتوظيفه بظاهرة الفائدة، فإن موقف المسلمين عموماً من الربا، شكّل بدوره ظاهرة من تلك الظواهر النفسية التي أعاقت العمل لبناء رأس مال عربي متحرك، والإفادة فعلياً من التجربة التاريخية التي مارستها قريش «يوم لم تكن تملك من أموال الإنتاج الشيء الضخم... غير أن قوافلها كانت تجوب الصحراء حاملة بضائع الشرق الأدنى في رحلة الشتاء والصيف، وكانت قريش كلها تسهم في تزويد هذه الرحلة»[33].

وإذ نبقى في المجال النفسي، فإننا نقول إن قناعة القسم الأكبر من المسلمين بأن نظاماً معيناً وقوى خاصة، ترعى شؤونهم لم يخلق لديهم مسوغاً ملحاً للاعتناء بإخراج مذهب اقتصادي ومالي يسيّر أمورهم، ولم يدفعهم إلى التلمس الحقيقي لدور المال كمخزن ومدخر للعمل.

يقول بن نبي: «فالدور الأول لم يتفرع عن عملية التوزيع، بل عن عملية الإنتاج، فالمنتج الذي كان يكتفي بجزء من عمله لسدّ حاجاته اليومية وهو يعمل كل يومه، كان من الضروري بالنسبة إليه أن يفكر في وسيلة اختزان (توفير كما نقول اليوم) للجزء الباقي من عمله، حتى يستطيع ردّه على حاجات أخرى أو على أيامه الأخرى إن كان توقف عن عمله بسبب مرضه مثلاً»[34]. وإذا ثبت العرف المتوارث تُوجّه الذهنية العربية اتجاهاً يناقض رعاية الشخص نفسه لشؤون مستقبله، فإننا نجد أن مبرراً آخر قد أضيف إلى جملة المبررات التي جعلت علاقة العربي مع فائض الإنتاج أو الوفرة في الإنتاج علاقة سلبية».

مما يعني أن القضية بالنسبة إلى العالم الإسلامي ليست قضية إمكان مالي، إنما هي قضية نفسية ذات بعد ميتافيزيقي في الشق الأول منها، كما بيّنا.

أما في الشق الثاني، فإن «الاستعمار لم يقدّم نظاماً للتلمذة الاقتصادية إلى البلاد المستعمرة، فلم يعدّل في... التكوينات الشخصية طبقاً للتكوينات الاقتصادية الجديدة، بل

(31) بن نبي: **شروط النهضة**، مصدر سابق، ص 119.
(32) بن نبي: المصدر نفسه، ص 118.
(33) المصدر نفسه، ص 120.
(34) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 68.

إنه فرض في هذه البلاد حكم العبودية الاقتصادية»[35] ممّا أبقى على مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم، ولم يُكتب إلاّ لابن خلدون تقديم نظرية تتناول تأثير الاقتصاد في السيرورة التاريخية.

وإذا انطلق المال بداية على أساس أنه حافظ للعمل وخازن له، فقد تحوّل إلى سجين له، وهيمنت الطاقة المالية على تسخير العمل، وغدا هذا الأخير مقروناً بقضية المال، وبالوفرة الحاصلة منه، ومقيّداً بشروط مالية لا ينطلق بدونها حتى في البلاد الشيوعية الكلاسيكية، حيث لم تتغير هذه الشروط إلاّ في ملكية المال لا في دروسه أساساً»[36]. وبفقدان المعنى الاجتماعي للودائع المالية والمدخرات، تحولت طبيعة الصلة بين الجهد والنقد، وأصبح العمل مسجوناً من قبل سجّان هو رأس المال، فبعد أن توقف المال عن أن يكون خزانة يودع فيها فائض العمل «أصبحت أذهاننا لا تستطيع أن تفكر في مشروع اقتصادي، دون أن تقعده على شروط مالية، كأن العمل أصبح فعلاً سجيناً لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن أي رأس المال»[37]. فقد تراجعت مكانة الإنسان على لائحة الأهداف التي يرتكز عليها كل نشاط، وتحكّمت البلدان المتقدمة بالخطط الاقتصادية تبعاً للشروط المالية التي تتماشى مع مصلحتها ومبادئها وهي تجهد دوماً لتجعل البلاد العربية، وبلدان العالم الثالث تتمثلها في وضع خطط «بالأسلوب نفسه»[38].

أما ما يبعث على الدهشة فعلاً، فهو تقبُّل البلدان المتخلفة لتطبيق مشاريع في التنمية والاقتصاد تقوم على المبادىء الرأسمالية نفسها، علماً بأن عقبات كأداء تحول دون تمكّن هذه الدول من لعب دور المنافس أو المربك للدول المتقدمة بسبب من عدم قدرتها على تكوين الكتلة النقدية المتحركة الكفيلة بذلك. الأمر الذي يستوجب انصراف هذه الدول (المتخلّفة) عن اعتماد المبادىء التي تعتمد بالدرجة الأولى على تكوين رأس المال. وفي التاريخ الحديث تجارب لأمم أقامت نهضتها على منشطات ومخزونات لم يكن للمال فيها الدور الرئيسي، فما قامت به ألمانيا على هذا الصعيد لا بد أن يتكرّر فـ «كلما تحرك النشاط البشري على أساس إرادة حضارية، كلما تكررت فعلاً في أقصى البلاد الشرقية تجربة اليابان الرائعة التي لم تُعد هذه الدولة إلى مركزها الدولي قبل الحرب، فحسب وإنما ساعدتها لتكون الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم»[39].

ولن يتم للدول العربية ذلك إذا لم يُقدّر لها فعلاً الاستعاضة عن المال الذي

(35) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 21.
(36) مالك بن نبي: مصدر نفسه، ص 67.
(37) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 69.
(38) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 70.
(39) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 71.

يعوزها بالإرادة الحضارية، والثروات الطبيعية المتوفرة في بنيتها، وباختصار نقول: إنه لن يتم لهذه الدول ذلك، إذا لم يجعل الاهتمام بالتنمية، والتنمية بمعناها الحديث الواسع والشامل، بديلاً عن الاهتمام بالاقتصاد أو كما أسماه بن نبي الاقتصادانية.

إن من مصلحة الدول العربية تعزيز فهم الأفراد والمجتمعات لمعنى التنمية وتوجهاتها، والتركيز على دور المعطيات الإنسانية والوسائل الأولية المتوفرة، وتوظيف الإنسان والتراب والوقت في مشروع يعبّىء الطاقات الاجتماعية «ولا ينتظر العمل بها حفنة من العملة الصعبة»[40] وإنما يعتمد وبشكل أساسي وأولي على ما أسماه بن نبي الإمكان الحضاري الذي يتكفّل صياغة طاقات تنوب عن الطاقات المالية، وإرادات خارجية عن نطاق أرصدة البنوك والأرقام، وداخلة في صلب الإمكانات الاجتماعية الميسرة، هذه الإمكانات التي تشابه الإمكانات التي انطلق بواسطتها المجتمع الإسلامي في بداية انتشار الدين ليقف في موازاة أقوى دولتين عاصرهما.

إن المسلمين في عهود الرسالة الأولى لم ينجحوا في ردّ التحدي، بفضل ما بذلوا من أموال، وإنما بفضل ما بذلوا من إرادات وإمكانات، وبفضل ما أنجزوا من استثمار اجتماعي ـ وإن أتى محدوداً بخصائص المرحلة ـ منسجماً مع مقتضيات التربية التي تعاطت مع الإنسان، على أنه القيمة الأولى، والوسيلة الأولى والغاية الأولى. وإذ تفتقر اقتصاديات العرب إلى هذه النظرة، فإن بن نبي يلفت النظر إلى مبدأين لا ثالث لهما، استثمار مالي يعتمد على الهبات والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة، أو استثمار اجتماعي يعتمد المنهج الذي أشار إليه الرسول، يوم أمر الصحابة بتحضير الفقير الذي جاء يطلب معاشاً ـ وقد كان له الحق بالزكاة ـ بتحضيره للاحتطاب؟!

إن الدول المتقدمة اليوم والتي لم تعتمد على أي استثمار مالي تطبّق في تربيتها للنفوس المبدأ الذي ينص على أن تعليم صيد السمك أفضل بكثير من تقديم وجبة من السمك إلى من هو بحاجة. ولأن تفضيل العمل والجهد يكتسب بعداً أخلاقياً، فإن عملية الاستثمار الاجتماعي تغدو قضية أخلاقية وتربوية ونفسية قبل أن تكون قضية اقتصاد أو مال «فالسياسة التي تنهض أساساً بالمطالبة بالحقوق وتهمل جانب المواجهات لا تعدو أن تكون قد اتجهت هذا الاتجاه على أساس اختيار ضمني أو صريح بين مفهومين أخلاقيين: هما «الواجب والحق»[41].

VI. التجريبية بديلاً عن ازدواجية القول والفعل

يحتل الإنسان المكانة الأولى في قائمة القضايا التي تتوجه إليها عملية الاستثمار الاجتماعي، لأنه المادة الأولى التي تخلق في المجتمعات استعداداً للتنمية، وتزيد من

(40) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 71.
(41) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 86.

احتمالات توظيف الثروات المخزونة. ولن يضير الأمة العربية في خضم التكنولوجيا العارمة التي تجتاح القرن العشرين إعادة قراءة واقعها وأزماتها، وبالتالي خططها التنموية على أساس من تجديد تبني مبدأ المزارعة الذي يقوم على اليد العاملة، والتراب والوقت، والهادف إلى معالجة النقص في كميات الغذاء مثلاً وسيطرة الملكية الفردية وانتشار الإقطاعيات الضخمة. وربما كان العمل على تغيير حال الفلاح مدخلاً للدخول في طور التصنيع، الأمر الذي ينتج عنه تحويل لرأس المال العقاري إلى مجال الاستثمار الصناعي، ومن ثم تغيير الأوضاع الاقتصادية باتجاه الصناعة. وإذ تواجه هذه الخطوة ببعض الصعوبات ـ خصوصاً إذا بدا الهدف قائماً في حل مشكلة الأمن الغذائي ـ فإنه يتحتم مباشرة نوع من التنسيق الموحد بين الأقطار العربية على أساس المبادلة في الفائض، فحيث نجد يداً عاملة قد نفتقر إلى الأرض، وقد نفتقر إلى المياه عندما نجد المساحات الشاسعة، فمن الممكن مثلاً «أن يتكفل اتفاق ثلاثي بين السعودية ومصر والسودان... وإخصاب منخفض القطارة الممتد من غرب الإسكندرية إلى حدود ليبيا»[42]، بتحقيق الاكتفاء والإشباع: إن عملية التنسيق الذي يؤكد عليها بن نبي هي الوسيلة الأولى على صعيد تأمين اكتفاء عربي ذاتي لا يعتمد على هبات أو قروض، وهذا ما قام به الاتحاد السوفياتي وما باشره الصينيون، يوم قرروا ألا يستسلموا لسلطة رأس المال. وإذ تعبّر آراء بن نبي عن تمسك صريح بالقضايا العملانية والعقلانية، فإن تأكيده على المؤاخاة والاتصال والائتلاف بين أعضاء المجتمع العربي، لا يدور في فلك الغيبيات وإنما يكتسي أهمية اجتماعية يمكن أن يُعبّر عنها بارتفاع في كمية المنتوجات الزراعية أو ارتفاع في المحاصيل، أو تدنٍ في مستوى الوفيات، وحتى انخفاضٍ في عدد الأميين. «فالمجتمع الإسلامي الأول... قام على عمل جوهري هو المؤاخاة بين الأنصار والمهاجرين، وكان ذلك ميثاقاً لتلك الحركة الحديثة التي حاولت التأليف بين أعضاء المجتمع، تأليفاً يحمل معنى المشاركة في الأفكار والأموال»[43]. ولئن يتجه المجتمع العربي وجهة تلغي دور التنسيق والتكامل الاقتصادي، فإنه بدون أدنى شك يمارس خطأً منهجياً، فالحضارة لا تُشترى عن طريق شراء الحاجيات، وإنما تعاش وتقاس بقدر ما ينطبع فيها من روح الشعوب. من هنا نقول إن القضية اقتصادية ولم تعد قضية ذات أسباب تاريخية قامت أبداً كما يحاول البعض تصويرها، وإنما هي قضية فقدان المنهج وبلبلة في التخطيط وثنائية تعارض القول بالفعل والهدف بالوسيلة.

«إن ليبيا لديها متسع من التراب ،مصر لديها فائض في العدة البشرية، وللكويت فائض من المال المعطّل، فلو اجتمعت هذه العوامل الثلاثة في خطة تجريبية لأدرك

(42) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 102.
(43) بن نبي: **وجهة العالم الإسلامي**، دار الفكر، د. ت.، ص 178.

العالم العربي كلّه أن شروط الإقلاع والاكتفاء الذاتي هي في يده»[44]. ولكي يتحقق هذا التبادل، تجب الموازاة بين أهمية الوقت، كونه القيمة الأساسية في المشروعات، وبين أهمية التعاون الذي ينقل الوقت من إطاره المادي المجرد إلى الإطار الإنساني الاجتماعي، الذي يمهر الزمن ببصمات الإنسان.

ويرى مالك أن «ألوان النشاط في البلاد المتحضرة تنمو في إطار الزمن المادي وليس قولهم الوقت من ذهب من قبيل اللعب بالألفاظ ولكن في البلاد الإسلامية تنمو ألوان النشاط في حدود الزمن الميتافيزيقي، ولم يجربوا بعد هذه العملة»[45].

إن المعادلة الثلاثية القائمة في الزمن والتراب والإنسان تشكل عودة حقيقية للحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تحتاجها البلدان العربية، وتؤدي إلى تفعيل دور الإنتاجية المرتبطة بالفكرة والوقت، خصوصاً وأن ما ينقصنا يتجسّد في غياب «مفهوم الزمن الداخل في تكوين الفكرة والنشاط»[46]. وللمعادلة أهمية ناجمة عن معناها المرادف لمعنى الإمكان الحضاري الذي لا يقوم على وفرة الإنتاج، وإنما على الشروط الداخلية، التي تعنون بالإنسان كل أنواع النشاطات التي يمارسها، وتعنون بالتراب كل الإمكانات المادية المركوزة في الأرض، وحسن توظيفها مرتبط أشد الارتباط بمبدأين أساسيين، **أولاً**، مبدأ الإشباع و**ثانياً**، مبدأ الاكتفاء الذاتي، ومن هنا لا نكون مخطئين على الإطلاق إذا ما لخّصنا النظرية الاقتصادية عند بن نبي على الشكل التالي:

موارد طبيعية + عمل + وعي = إشباع اقتصادي

Ressources + Travail + Conscience = Satisfaction économique

من هنا نقول: إنّ خطاباً حقيقياً يجب أن ينطلق نحو العقول والأذهان، لإحداث التبديل المطلوب على صعيد التصور الخاطىء - والذي تغذّيه الجهات صاحبة المصلحة - القائم على أن النهضات التي تنجز دوماً تتّسم بالنسق الواحد، وإن ما يمثله المال لدى الدولة المتقدمة لا بدّ وأن يمثله أيضاً لدى الأمم الأخرى لكي تتمكن فعلاً من إنجاز مشاريعها النهضوية.

والحقيقة أن في هذا الاعتقاد تجاوزاً مطلقاً للخصوصية التي تتمتع بها الأمم، وتأكيداً على الموقف المتناقض الذي نقفه من أنفسنا، ويقفه الغرب بدوره منا. فحيث يبدو المجتمع العربي في أدبيات الفكر الرأسمالي، ذا خصوصية تفترض نوعاً من السلوك مختلفاً، - وإن جاءت هذه الخصوصية بالمعنى السلبي - فإننا نجد هذا الفكر يقترح حلولاً لمشاكل هذه الأمة منبثقة من الحلول التي اعتمدها الغربيون وما زالوا.

(44) بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 102.

(45) مصطفى مغنية: **بعض عناصر الفكر التنموي، عند مالك بن نبي**، دبلوم دراسات معمقة، ص 34.

(46) مصطفى مغنية: المرجع نفسه، ص 34.

كما أن في هذا الاعتقاد تغييباً لما فُطر عليه الإنسان من قدرات يتكيّف من خلالها مع ما يتوفر في بيئته. إن تاريخ الإنسانية جمعاء يشير إلى نزوع المجتمعات إلى تحقيق غاياتها بالطرق والوسائل المتوفرة، ثم إن القدرة على استغلال الموجود سبقت التطلع إلى المفقود وتعداده. إن المعادلة الاجتماعية التي يؤكّد عليها بن نبي تعيد الاعتبار إلى الإمكانات الإنسانية المركوزة في الطبيعة البشرية، كما تعيد الاعتبار إلى نظرية العدالة الاجتماعية الإنسانية المساوية بين الأمم، لا عن طريق العناصر والخصائص الواحدة، وإنما عن طريق التنوع المتحقق في المناطق المختلفة، هذا التنوع هو الذي يفرض التباين في الأساليب والبرامج المستعملة وإن كانت الأهداف هي واحدة دوماً ولا تعنون إلا برفاهية الأفراد وتقدمهم.

ساوت هذه المعادلة بين الثروات المتوفرة لدى الشعوب وحاولت استبدال ثروة بأخرى، أو التعويض بثروة عن أخرى. إن الطاقة البشرية التي تتمتع بها الصين، تفضي في حال توظيفها وترتيبها إلى النتائج نفسها التي تفضي إليها رؤوس الأموال التي توظف جيداً في البلدان المتقدمة، والصناعية، كما أن المواد الأولية التي تعتبر ثروة الأمة العربية الأولى، لا بدّ أن تفضي بدورها في حال توظيفها واستخراجها وتصنيعها إلى ما تفضي إليه أو أفضت المواد النقدية والمبالغ المالية التي كانت رحى النهضة الصناعية الأوروبية والأميركية.

وإذا كانت مصلحة الإنسان تقتضي عدم التفريط أو الاستهانة بالثروات التي منحتها الطبيعة للشعوب، فإن التجارب والخبرات تفيد بأن الطريق الأسهل لحلّ المشاكل هو الطريق الأيسر والقائم على ما هو متوفر، «فالموازنة سليمة في بلد إسلامي مثل إندونيسيا في الجنوب، وبلد آخر في الشمال مثل ألمانيا إذ نرى البلدين يشرعان في النهوض الاقتصادي»[47] من نقطتين مختلفتين تماماً، وذلك تبعاً للمجتمع الذي حكم الدولتين، إلا أن هذا الاختلاف في المنطلق، لا يعني اختلافاً في الشروط، فمن غير الممكن تحديد النقطة التي تحدّد مركز العمل من دون التسلح بالوعي الكافي والقادر على الكشف عن فعالية وقدرة المادة التي تجيب فعلاً على شروط المركزية التنموية، وتكون خليقة بأن تحتل المرتبة الأولى على صعيد النشاط الإنساني. ولا يتحقّق الوعي من دون الالتصاق بالواقع، مراقبته، ملاحظته، والبعد به عن الخيال والميتافيزيقيا والتجريد.

VII. التداخل بين الحق والواجب على المساحة التنموية

والوعي الذي يعتبر عند بن نبي الحجر الأساس القادر على الكشف عن الإمكانات المتوفرة لتوظيفها اجتماعياً واقتصادياً، يعتبر أيضاً العامل الذي تختار على ضوئه الأمم الكيفية التي تمكّن من تحويل هذه الإمكانية من كونها طاقة ثابتة إلى رأس مال منتج

(47) بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 54.

ومتحرك، ومن ثم تعميم فائدتها عبر عمليتي التوزيع أو المبادلة.

من هنا يبدو الوعي مرادفاً لتوفر نهج متعدد الرؤى، يأخذ بمعايير الزمن. وإذ يشكل الإطار العربي الإطار الأهم في حديثنا، فإنه لا بدّ من الإشارة السلبية التي ما أتى على ذكرها كاتبنا إلا حضّاً على تجنبها والتي تمثلت في موقف علمين مهمين من أعلام النهضة، إذ اعتبر الأفغاني أن السياسة هي الحل، وإذ اعتبر محمد عبده أن علم الكلام هو الحل.

فالحل الأول والأخير عند بن نبي هو هذا الوعي الاجتماعي الذي ينبثق عنه ومنه الوعي الاجتماعي والذي يقوم على الاهتمام بالوقائع، والاهتمام بالحاضر، إضافة إلى الاهتمام بالمشهد العالمي ومكانة العالم العربي في هذا المشهد سواء أكان ذلك خاصاً بالعالم الثالث، أم بالعالم بأسره. فمن غير المعقول أن يبقى علم الكلام «قدراً مسلطاً على حركة الإصلاح، القدر الذي حاد بها جزئياً عن الطريق، حين حطّ من قيمة بعض مبادئها الرئيسية «أي العودة إلى الفكرة الأصيلة في الإسلام»[48].

إن ربط علم الاقتصاد بالجانب الاجتماعي يخرجه من الغيبيات التي يدور في فلكها، ويلصقه بالأرض، والواقع، ويفتح أمامه الآفاق لكي يهتم بالريف بدلاً من اهتمامه بالفرق، وبالصناعة، وبالتجارة، وبالصحة، وبمعالجة مشكلة التخلّف والسكن وازدياد عدد السكان وتناقص كميات الغذاء، تلك هي مشكلات عينية، فتح بن نبي الباب لمعالجتها بالانفتاح على المذاهب العالمية، وعلى تجارب الأمم، وبإضفاء الشخصية المستقلة على قضايا الاقتصاد باعتبار أن له أهدافاً تنموية وإصلاحية، تحرّك رأس المال البشري وتضعه بموازاة المساعدات والقروض والهبات. وهو إن آمن (بن نبي) بضرورة مكافحة الفقر إلى غير رجعة نجده يصرّ على تطبيق الأهداف الحيّة للتنمية وهي التوزيع العادل أو المبادلة، كما رأينا أعلاه.

على صعيد التوزيع العادل يُعتبر التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك مدخلاً لأن يكون لكل فم لقمة عيش، ولكل ساعد الحق وواجب العمل، وإذ يردّ البعض عدم المباشرة في خطة توزيع عادلة إلى العجز عن تأمين لقمة العيش لكل فم، فإنّ هذا التبرير لا بدّ أن يكون مرفوضاً لأنه بالتوسل إلى خطة مدروسة أو غير مدروسة، فإن الجميع يحظون بلقمة العيش، بوسيلة أو بأخرى وأن «البلاد تتحمل عبء كل الأفواه من دون مقابل... فالقضية بنظره ليست قضية قصور في الإمكان بل قصور في التصرف والسياسة والتخطيط»[49]، وتقاعس عن القيام بما يفرضه واجب العطاء في مقابل حق الأخذ خصوصاً وأن مفهوم الواجب يتناقض عادة مع الميول، فالإنسان العاقل لا يمارس واجبه على أساس إرضاء نزعة، أو تحقيق لميل، وإنما تلبية لما يشعره في نفسه من

(48) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 55.

(49) مصطفى مغنية: **بعض عناصر الفكر التنموي عند مالك بن نبي**، مرجع سابق، ص 38.

كرامة إنسانية حقيقية، الأمر الذي يجعل الحياة الأخلاقية كلها مرتبطة بهذا الخيار الإرادي والجاد، والهادف إلى اجتناب الميول المتعارضة مع الفرد. وإذا كان من حق المجتمعات العربية أن تحتل مكانتها اللائقة في ركب الحضارة، فإنه يكون عليها الالتزام بالواجب المرتبط بعلاقة تبادلية مع هذا الحق. ولأن الأدبيات العربية حافلة بالحديث عن حقوق الأمة وانتهاكها من قبل أصحاب القرار الدولي والعالمي، فإن الكلام عن الواجب ربما ارتبط بكيفية تحقيق الاستثمار الاجتماعي الذي يسعى إليه بن نبي والمتمثل في خلق مبدأ الاستعداد للتنمية عند الأفراد والمجتمعات، فالبناء التربوي الضعيف والذي يشدّد على الأهداف الرخيصة والآنية يحقق تضارباً بين التوظيف السليم للإمكانات المادية والمتوفرة، والجهود التي تنبثق عن مجتمع بعينه.

تأتي العوامل النفسية في رأس قائمة العوامل المهمة والمؤثرة في تعزيز الاستعداد للتنمية عند الأمم، مما يوجب العمل على تخفيف ضغط الحقوق على الواجبات، وإطلاق كل السواعد، واستصلاح كل الأراضي، لأن الطاقات «الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف في جو يسوده الإخاء والطمأنينة»[50] والتوجيه الإنساني للثقافة وللعمل ولرأس المال يخفف من اجتياح النزعات الإباحية المرتبطة بازدهار النظم.

وهكذا نعود مرة أخرى إلى السبب الرئيسي وهو فقدان المنهج وسيطرة النظرة الأحادية. وإذا كان التوزيع يتطلب بالدرجة الأهم تحقيق التوازن بين تزايد عدد السكان والكميات المنتجة، فإن أمر معالجة القضايا الإسكانية، يعدّ ضرورة على صعيد الموازنة بين التجمعات، ووسائل هذه الضرورة لا يمكنها أن تهمل الاعتناء بوسائل النقل، والاهتمام بتعديل خريطة المصانع المتوافرة في البلاد، وبعدم تركيز مشاريع التنمية في مناطق دون أخرى.

ويتعزز التوزيع بالتأكيد على مبدأ المبادلة، ليس على المستوى المحلي فحسب ولكن على المستوى العالمي، حيث تبدو دول العالم المتقدم ممسكة حتى بالمواد الأولية التي تنتجها بلادنا، بسبب من انخفاض القدرة على التصنيع، فكم من المواد الخام نعيد استيرادها بأضعاف الأثمان التي تم فيها تصديرها؟ فإذا كانت المبادلة تتم ـ كما رأينا أعلاه ـ بين العناصر البشرية والمساحات الشاسعة وغيرها، فإننا كأمة عربية يجب أن نعمل لنضع الكتلة التي نملكها، كتلة المواد الأولية مقابل الكتلة النقدية. وهذا لن يتمّ في «المدرجات الجامعية بل يهبه المجتمع نفسه للأفراد من بين العادات والتقاليد التي يفطر عليها... وبتكرار التجارب التي تتحول بالتدريج إلى عادات مستقرة تطبع تلقائياً السلوك الفردي بطابع الفعالية، وإما أن تتكون تحت إشراف إرادة هادفة تريد ما تفعل وتفعل ما تريد لمواجهة ظروف وضرورات قاسية»[51].

(50) مالك بن نبي: **المسلم في عالم الاقتصاد**، مصدر سابق، ص 83.
(51) مالك بن نبي: المصدر نفسه، ص 95.

والتوجيه يعمل على تحقيق الانسجام في حركة المجتمع نحو هدف معين، «فالمجتمع المزدحم بالأفكار المتعارضة أو المشاريع المتعارضة لا يعرف من أين ينطلق... والتوحيد هو تجنب الإسراف في الجهد وفي الوقت»[52]. وعندما يلتمس الإنسان العربي مدى ما يحيق به من خسارة بسبب فشله في تحديد سلم أولوياته، وبسبب غياب المخططات، والتوجيه، فإنه سيجد نفسه منصاعاً أكثر من ذي قبل لتحقيق الانسجام بين ما يطمح إليه فعلاً وما يسلكه طيلة نهاره. وعندما يدرك هذا الإنسان أن ليس هناك من نقطة حيادية بين الربح والخسارة، وإن كل ما ليس ربحاً لا بدّ أن يكون خسارة، يستطيع أن يفقه أن واجبه يقتضي منه تحقيق نفع له وللأجيال القادمة، وإذا يعني الواجب في أمتنا العربية مفهوماً أخلاقياً فإنه لا بد أن يواجه بقوة، حين يكون منعزلاً عن مفهوم الخير والشر، من هنا نرى إمكانية الانتقال من التركيز على الحق للتركيز على الواجب.

إن أي عمل أناني متفرد ينتقل من مقولة الحق الذي يتمسك به صاحبه دون هوادة، وبقدر ما يتراخى هذا الحق بقدر ما تزداد فرص الالتقاء بالواجب. والواجب ليس التزاماً أدبياً ولكنه التزام حياتي ودستوري، لأن في الأنانية والتفرد خسارة للآخرين وتسبب بانحسار مسافة الخير، من هنا نقول إن التربية ستدخل في صلب التفكير التنموي لابن نبي، لأن المهمة تكون خلق الإنسان الذي تضيف عنده مقومات العمل بالحق ليعمل بالواجب.

محاكمة الفكر الاقتصادي عند بن نبي

من غير الممكن على ما يبدو، الإشارة إلى بعض الخصائص التي تميزت بها محاولات بن نبي للدخول في عالم التنمية، من دون أن نأخذ بعين الاعتبار الموقف الإيديولوجي الذي انطلق منه والذي ما زال بشكل عام حتى اليوم نقطة خلافية على صعيد تغليب الانتماء الديني، أو الانتماء القومي، هذا علماً بأن بن نبي قد حقق نجاحاً باهراً بشأن توظيف الاقتصاد قومياً، ووضعه في خدمة بقاء الأمة واستمرارها.

ثم إن كاتبنا المسكون بقضايا وطنه وجد أن من المصلحة العربية الأولى، تغليب الانتماء العربي على الانتماء الذي يصور الفقه وكأنه هو صلب الدين. الأمر الذي ابتعد به عن أن يكون مجرد عالم اقتصاد، أو مجرد داعية إيديولوجي، فنحن لا نعمل من أجل القومية بوصفها فكرة، وإنما من أجل الإنسان الذي تشكل له هذه الفكرة إطار حضارة ونهضة وروحية.

إن القومية تحولت مع بن نبي من مجرد كونها انتماء شعوري وفكروي لتكون المساحة الإنسانية والاجتماعية التي تسهّل ضم الثروات والطاقات والإمكانات بهدف

(52) مصطفى مغنية: **بعض عناصر الفكر التنموي عند مالك بن نبي**، مرجع سابق، ص 31.

تحقيق التبادل والتعاون وحسن التوزيع.

من هنا يمكن القول إن كاتبنا الذي لم يكن عالماً اقتصادياً يهتم بشؤون العالم، كان اقتصادياً عربياً يقيم نظرياته على البنى التحتية إذا صحّ التعبير أو البنى التنموية المعتمدة على خطط إصلاحية واستثمارية. إن رأس المال البشري هو الأساسي في الاقتصاد الذي يلحّ عليه كاتبنا، ويعتمد على النهوض بالصحة والتربية بدلاً من المساعدات. وإذ يشكل فهم بن نبي للقومية العربية فهماً مختلفاً عن الإيديولوجيين الذين يغلّبون الطابع الروحي على النزعة الإنسانية والعملية فيها، فإن الحاجة إلى البحث في القضايا الاقتصادية مع تمسكه بأبعاد الفكرة الدينية يُعتبر هو أيضاً مختلفاً عمّا مارسه الإخوان المسلمون الذين أجلوا دائماً البحث في القضايا المالية على اعتبار أنها من الدنيويات، بل ويمكن القول: إن هاجسه في النهوض بالأمة قد عجّل في خوضه بقضايا المال.

لا يضره أنه لم يقدم مذهباً متماسكاً بسبب ما كان يستشعره ربما من حرج من إظهار إعجابه بأي مذهب اقتصادي مخافة أن يخدش هذا الإعجاب شغفه بالإسلام وتفانيه من أجله. فإنه قام بتذويب كل المذاهب الاقتصادية في مشروع رؤية تركز على الطاقات الفطرية الكونية وعلى سيرة المسلمين الأوائل، فالتقى دون قصد مع رجال الفقه في موقفهم من الوسائل التي تنهض بالأمة.

وهو إذ ينفتح على التجارب والنظريات الليبرالية، فإنه لا يتخلّى عن القيم التي يجب أن ترافق أية مسيرة إعمارية وصناعية أو زراعية، ولا يتجاوز الأخلاقيات التي تدعمها أدبيات الإسلام، فاتشحت نظرياته بالأخلاقية التي تضع في أولى اعتباراتها المنفعة العامة، والمصلحة الإنسانية، التي توافق قيم العهود الزمنية والاجتماعية للعالم العربي.

لقد أخذ من الماركسية أسس التعاون، ومن الرأسمالية اهتماماً مخففاً بالمال، فانفتح على العالم، وتعاون مع خبراته وتجاربه، وإن شكّل انفتاحه على الليبرالية مأخذاً بسبب ما يفترض البعض من أنّ ما قامت به هذه الليبرالية من إساءة للعمال وللطبقات المعدومة بدا كافياً لأن تُغلق في وجهها أية عملية تطعيم. والحقيقة أن السياق الذي تعبر عنه كل أدبيات بن نبي تُفصح عن العداء الكبير الذي حمله هذا الشخص للممارسات التي تميزت بها الطغمة المالية، وللطغيان الذي يتسبب به ضغط الآلة.

وإذ تكاد التنمية تختصر كل العلوم في القرن العشرين، وتبشّر بانحسار ما سُمي بعلم الاقتصاد أو علم الاجتماع أو علم السياسة في إطار كلي وشامل هو الإطار التنموي، فإن ما قام به بن نبي يُعدّ على هذا الصعيد محاولة عربية محلية لبناء علم تنموي خاص يأخذ بالأبعاد الوطنية والمحلية والقومية والعالمية، ويحترم الشروط الإنسانية من دون أن يلغي الاستقلالية والخصوصية التي تبعده عن أن يكون طموحاً يرسم على غير الوقائع والمعاش. كما يشكل بحد ذاته فلسفة تجسد نهوض الحق في وجه هيمنة القوة التي تجسدها كل المسلكيات الغربية إزاء شعوب هذه المنطقة.